قناة السويس بين التأميم والتدويل

للأستاذ عبد الحميد الإسلامبولى

ان الحقيقة الاساسية التى يجب ان يدركها المرجفون حول تأميم القناة هى ان هذا التأميم قد أصبح اليوم شريعة قدسية فى ضمير الشعب، لن تستطيع أضخم المهرجانات العسكرية ان تزحزح رواسيها على مر الاجيال ، ولن تفلح فى توهينها تلك المؤتمرات الهستيرية التى تدعو الى اشراف دولى على القناة ، ولن يجرؤ مصرى واحد على قبول أى التزام فيه شبهة التراجع ، بعد ان وعينا نحن الدروس القاسيات .

ان مصر فى قرارها الخالد بتأميم القناة ، انما تفصل فى وضوح وجلاء بين موضوعين مختلفين وبين أمرين متغايرين ، تفصل بين حرية الملاحة الدولية من ناحية، وملكية شركة القناة من ناحية ثانية .

ففيما يتعلق بالملاحة الدولية التى تنحصر فيها اليوم دعاوى الثائرين على تأميم القناة ، لا نجد شبهة خلاف فى توفير الحرية لهذه الملاحة من جانب مصر ، التى حرصت فى قانون تأميم القناة على انزال العقوبة بكل من يحاول عرقلة الملاحة من أى سبيل ، ذلك فضلا عن وضوح مصلحة مصر المادية الثابتة فى استمرار الملاحة وتأمينها بل وتشجيعها ، لما ينتجه ذلك من دخل مالى تنشده خزانة الدولة ، حين تتقاضى رسوم المرور التى تبلغ سنويا نحو خمسة وثلاثين مليونا من الجنيهات .

وبذلك تبطل تلك الشكوك التى يثيرها خصوم التأميم بدعوى المصالح الدولية ، وتبطل بالتبعية تلك الاثارة المفتعلة لاتفاقية القسطنطينية الموقعة عام ١٨٨٨ ، ما دامت الحرية موفورة للملاحة الدولية بأظهر بيان ، ودون اغفال لما تورده مصر دائما على اتفاقية القسطنطينية تلك من تحفظات واعتبارات .

وفيما يتعلق بملكية الشركة ، التى يحاول الاستعماريون ابرازها فى سمات عالمية ، فان احتمال النظر فى أمر هذه الملكية ـ لو سلمنا بمنطق هؤلاء الاستعماريين ـ انما يوكل الامر فيه الى محكمة العدل الدولية على سبيل المثال ، وليس الى نوازع القوة ودعاوى الارهاب على التحقيق .

فاذا عرفنا أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكما سابقا فى حالة مشابهة ، حين قضت برفض الدعوى التى أقامتها بريطانيا ضد تأميم البترول فى ايران عام ١٩٥١ ، لادركنا اليوم سلامة الموقف المصرى فى تأميم شركة القناة ، التى لا تمثل الاسهم الانجليزية فيها الا نصيبا بين أنصبة أخريات .

ثم اذا عرفنا ان عقد امتياز شركة القناة فى مصر ، يزيد على العقد الممنوح لشركة البترول فى ايران ، بالنص على ان شركة القناة شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد ، لادركنا الشرعية المطلقة لمصر فيما قررته اليوم من تأميم ، شأنها فى ذلك شأن الحكومة البريطانية التى أممت فى بلادها صناعات الحديد وغيرها من الصناعات فى عام ١٩٤٦ ، وشأن الحكومة المكسيكية التى أممت فى بلادها شركات البترول الاجنبية المتعددة فى عام ١٩٣٨ ، وشأن الحكومة الفرنسية

التى ينص دستور جمهوريتها على اقرار سياسة التأميم ، بوصفها سبيلا للنهوض الاقتصادى بالبلاد ٠

فاذا كان التأميم للمرافق العامة هو شريعة العصر فى هذا الزمان ، وركيزة الدعوة الاشتراكية فى كل مكان ، فكيف تسيغ عدالة المنطق فى القرن العشرين ، ان تزعم دول لنفسها النهج الاشتراكى ثم تثور على اجراء مصرى هو من صميم هذا النهج الاشتراكى .. أم اننا مضطرون اذن الى انكار هذه الدعوات الاشتراكية فى كل من بريطانيا وفرنسا ، ما دامت تتسم فيهما بالعقلية الاستعمارية المتهافتة ، ولا تتسم فيهما بالعقلية الدولية المتفتحة ٠ ذلك ان الاشتراكية الواعية التى يؤمن بها الاحرار الشرفاء ، هى تلك الاشتراكية التى توائم بين المطالب القومية للشعوب وبين حاجات الاسرة الدولية فى المجتمع العالمى ٠ والذى صنعته مصر فى هذا المقام ، انما هو التعبير المادى لتلك الاشتراكية الواعية بمفهومها الدولى السليم ، اذ أممت شركة القناة لحساب الملايين من هذا الشعب ، وضمنت حرية الملاحة لكل دولة تريد ان تمضى فى ركب الحياة ٠

أما قصة التدويل التى تحيك خيوطها لندن ، فليست فى حقيقتها وليدة اليوم وليست فى جوهرها فكرة الساعة ، وانما الاشراف الدولى المزعوم على قناتنا هو الستار الذى يريدون أن يحجبوا به مصارع المؤامرات التى تطوف بمصر فى المحيط الدولى ، وما آثم المساومات التى ترخص فيها المترخصون دون حرج ولا استحياء ، ومحارم الشهوات التى تهافت عليها تجار الحروب وأقيال الاستعمار ٠

ذلك ان قناة السويس وهى فى كنف الشركة الاجنبية الآفلة ، قد مكنت للاحتلال البريطانى البغيض منذ الوهلة

الأولى ، حين جعلت بريطانيا من منطقة القناة ميدانا لعملياتها الحربية ضد مصر عام ١٨٨٢ ، على الرغم من البند الرابع عشر فى عقد امتياز الشركة الاجنبية الآفلة ، وهو البند الذى نص على حياد القناة ٠

ومنذ ذلك التاريخ ، دخلت الدول الطامعة مع بريطانيا فى معركة عالمية ، تمثلت نهايتها فى توقيع معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ ، وهى المعاهدة التى يثيرون الحديث المسموم عنها اليوم ، والتى تعاقدت فيها الدول صاحبة السطوة العالمية فى ذلك الحين ، على حرية الملاحة فى القناة أثناء الحرب والسلم على السواء ، والحيلولة دون استغلال القناة فى انزال الجنود ومعدات القتال ٠

ولكن الذين يتحدثون عن هذه المعاهدة اليوم ، ويحاولون أن يجعلوا منها ركيزة باطلة لدعواهم الآثمة فى الاشراف الدولى على القناة ، ينسون ان بريطانيا هى أول من خالف هذه المعاهدة الدولية عند نشوب الحرب العالمية الاولى ، حين فرضت حصارها البحرى على هذا الطريق المائى ، وحين هيأت لنفسها وسائل اقامة قواتها العسكرية فى منطقة القناة ٠ ثم ينسون أن بريطانيا هى أول من خالف هذه المعاهدة الدولية عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، حين بسطت سلطانها على القناة ضاربة بجميع الاتفاقات السابقة عرض الحائط على ملأ من العالمين ٠

ولقد استماتت بريطانيا ومن ورائها دول الاستعمار الغربى ، فى محاولة استبقاء هذه السيطرة على القناة بكل سبيل ، سواء فى معاهدات ثنائية مع مصر أو فى معاهدات جماعية مع الدول الأخرى ، كان أبرزها ذلك المشروع المسمى بالمقترحات الرباعية

لانشاء قيادة عسكرية للشرق الاوسط ، تكون فيها منطقة القناة قاعدتها العدوانية الكبرى • ولكن المقاومة الشعبية الخالدة منذ عام ١٩٥١ قد وقفت وقفة الجبابرة فى سبيل هذه المحاولات الاجرامية السافرة ، حتى انتهى بها الكفاح الشعبى الى اجلاء آخر جندى غاصب عن أرض القناة فى عام ١٩٥٦ •

على أن هذا النصر الشعبى الذى قهرت به مصر أطماع الطامعين فى مرفق القناة ، لا يحول دون ان نفتح أعيننا لرصد المؤامرات التى يطفو زبدها على مسرح السياسة العالمية متسترة وراء تلك الدعاوى البغيضة ، التى ضللونا بها زمنا ، باسم حماية المواصلات الامبراطورية، وضللونا بها حينا باسم تأمين التجارة العالمية ، ثم هم يحاولون تضليلنا اليوم باسم أسطورة يطلقون عليها سلامة الملاحة الدولية •

ذلك ان الحديث عن سلامة الملاحة الدولية فى القناة ، انما يقع عبؤه على عاتق مصر وحدها فى نطاق الامم المتحدة ، وهو نطاق جماعى يبطل معه التفكير فى أى آجراء دولى منفرد ، يزعم لنفسه حق المشاركة الاجبارية فى الاشراف على القناة، بدعوى حماية الملاحة الدولية أو تأمين التجارة العالمية على السواء •

وهذا الاعتبار الخاص باستراتيجية القناة فى المحيط الدولى ، هو نفسه الذى يقضى بازالة الاطواق الاستعمارية التى تحيط بالقناة ، سواء فى الشرق العربى أو الشمال الافريقى، حتى لا تصبح القواعد العسكرية الرابضة على مشارف هذا المجال الحيوى للقناة ، سببا فى تهديد السلام العالمى وعنصرا فى التأثير على حياد القناة ، التى تتكفل مصر وحدها بتأمين حرية المرور فيها دون ريب ولا جدال •

أما الحديث المرذول عن دولية القناة ، فهو أمر لا يعترف به القانون الدولى على وجه الاطلاق ، لأن القناة ليست الا شريانا مصريا خالصا فى خدمة التجارة العالمية ، شأنهـا فى ذلك شأن جميع سبل المواصلات فى أقطار الدنيا ، سـواء منهـا ما يمر فوق أرضها أو يشق جوفها أو يعبر سماءها ، وسواء منها السكك الحديدية أو الطرق الجوية أو الخطوط الملاحية ، وهى على هذا النحو كله لا تغير من الوضع القانونى للدولة التى تملك سبل هذه المواصلات • بل ان نفس الطريق الذى يمضى اليوم بين البحرين فى قناة من الماء ، قد ظل على مدى عشرات من الاجيال طريقا بريا تمر فيه التجارة العالمية قبـل انشاء هذه القناة ، دون ان يترتب عليه أى نقصان فى سيادة الدولة المصرية على اقليمها ، ولا أى حقوق دولية يزعمها الزاعمون من حق ارتفاق أو شبه ارتفاق •

الامر اذن ليس أمر تأميم يصدق عليه المجتمعون فى لندن ، لان التأميم حق مشروع هم أول من مارسوه • والامر اذن ليس أمر ملاحة دولية يقرر حريتها المجتمعون فى لندن ، لان المرجع فى تقرير ذلك لمحكمة العدل الدولية بحـكم الاختصـاص • والامر اذن ليس أمر نزاع عالمى يعالج خطره المجتمعون فى لندن لأن سبيل علاجه موكول لمجلس الامن على التحقيق •

وانمـا العلة الدفينـة هى علة الاستعمـار المتـرنح الذى يرى فى خطوة مصر الجريئة انتفاضة قوية واعيـة ، توقظ الشعوب المرابطة فى الشرق الاوسط لتهب واثبة فى مضمار الحياة فسترتجـع الحـرية من سالبيهـا وتستعيـد ثرواتهـا الطبيعية من بين أنياب الغاصبين •

ان المستقبل للشعوب التى تكدح ، لترفع عن بصائرها

غشاوة الظالمين،ونحن اليوم فى صدارة هذه الشعوب جميعا ٠ ان المستقبل اليوم للملايين التى تشقى ، لتنعم بالثمرة المعصورة من عرق الجبين ، ونحن اليوم فى صدارة هذه الملايين جميعا ٠

كلمتنا اذن،هى الكلمة الخاتمة ، هى الكلمة الحاسمة ،هى الكلمة النابضة :

المستقبل لنا ٠٠٠ نحن الذين وعينا ٠٠٠ وعينا الدروس القاسية ، لا جيلا دون جيل ، ولا فريقا دون فريق ٠

بل نحن الشعب ٠قد اردنا الحياة٠

obeikandl.com